CD/PV.964
12 August 2004

ARABIC

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة الرابعة والستين بعد التسعمائة

المعقودة في قصر الأمم المتحدة، بجنيف،
يوم الخميس، ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٤، الساعة ١٠/٢٠

الرئيس: السيد عمر هلالي (المغرب)

(A) GE.04-63076 270904 270904

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): افتتح الجلسة العامة ٩٦٤ لمؤتمر نزع السلاح.

كما أعلنت بالأمس خلال المشاورات التي أجراها الرئيس، فإن برنامج الجلسات لهذا اليوم هو كالآتي. أولاً، سأعطي الكلمة للوفود التي أعربت عن رغبتها في الإدلاء ببيانات. ثم سأرفع الجلسة العامة، وبعد استراحة لمدة خمس دقائق، سأعقد الجلسة العامة الثانية غير الرسمية للنظر في منهجية برنامج العمل، ثم سأستأنف الجلسة العامة ٩٦٤. وسأعطي الكلمة أولاً لأي وفد يرغب في الإدلاء ببيان أمام المؤتمر. ثم سأبدي ببعض الملاحظات الختامية بمناسبة نهاية فترة تولي المغرب للرئاسة. وسأعلم المؤتمر ببرنامج جلسات الأسبوع المقبل.

هناك اسم واحد على قائمة المتكلمين لهذا اليوم: سفير أستراليا، السيد مايك سميث، الذي يسعدني الآن إعطاؤه الكلمة.

السيد سميث (أستراليا) (الكلمة بالإنكليزية): سيدي الرئيس، يسعدني للغاية أن أخاطب مؤتمر نزع السلاح وأنت جالس في مقعد القيادة. فقد ظللت صديقاً شخصياً عظيماً ومشجعاً للروابط بين بلدك وبلدي، وإنك اضطلعتَ بمهامك الحالية كرئيس بنشاط وخيال وتفوق. أهنئك على ذلك.

إن أستراليا ترحب بأي مبادرة تعيد مؤتمر نزع السلاح إلى العمل. ولا شك لدينا في أن جمود العمل في مؤتمر نزع السلاح لمدة سبع سنوات قد أضر إضراراً سيئاً بمكانته وسلامته وهو أمر يثير أسئلة جوهرية بخصوص مستقبله. وستدعم أستراليا أي مقترح بشأن برنامج عمل يستطيع جذب دعم جميع الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح.

وترحب أستراليا بالبيان الذي أدلت به سعادة سفيرة الولايات المتحدة الموقرة في ٢٩ تموز/يوليه والذي أكدت فيه من جديد دعم بلدها لمعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ومازلنا نؤيد بقوة عقد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية ونأمل أن يولد بيان الولايات المتحدة زخماً جديداً لبدء المفاوضات.

فقد أشارت سفيرة الولايات المتحدة إلى أن بلدها يشعر بالقلق إزاء ما إذا كان يمكن التوصل إلى تحقّق فعال من معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

وموقف أستراليا هو أن لكي تكون لمعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية المصداقية والفعالية فإنها ينبغي أن تتضمن ترتيبات مناسبة للتحقّق. ولكن، كما هو الحال بالنسبة لأي نظام للتحقق، لا بد أن تؤدي عملية التحقّق من المعاهدة إلى توليد الثقة بأنه يتم الامتثال للالتزامات التي تفرضها المعاهدة. وإننا نتطلع إلى الاستماع لمزيد من التفاصيل المتعلقة بشواغل الولايات المتحدة وذلك أثناء الزيارة التي يعتزم خبراء من الولايات المتحدة القيام بها إلى جنيف.

إن شـــكل عملـــية التحقّق من معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية سيكون من بين الأمور التي ينبغي الـــتفاوض بشـــأنها ولكـــن أســـتراليا قدمت ما يُسمى بـ "النهج المركز" للتحقّق من معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشـــطارية، والذي نرى أنه مجد وفعال من حيث التكلفة في آن. وفي إطار "النهج المركز"، فإن تدابير التحقّق ســـتنطبق على المواد الانشطارية – أي اليورانيوم العالي التخصيب والبلوتونيوم المنفصل – التي تُنتج بعد دخول المعاهدة حيز النفاذ، وعلى المرافق التي تنتج المواد الانشطارية، أي مصانع التخصيب وإعادة التجهيز.

إنـــنا مستعدون للعمل مع الولايات المتحدة ومع غيرها لضمان التحقق الفعال من معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ولكن الهدف الأول هو ضمان بدء المفاوضات بشأن عقد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية لكي يمكن المضي قدماً في تناول قضية التحقّق وغيرها من القضايا. ومما يصعب تصديقه أن التطلّع الواسع النطاق للتوصل إلى معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية ما زال يحبطه فشل مؤتمر نزع السلاح في الاتفاق على برنامج للعمل.

وقد اقترحت الولايات المتحدة أيضاً فرض حظر على بيع وتصدير الألغام البرية الدائمة.

ولأستراليا، شأنها شأن كثير من الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح، التزامات كدولة طرف في اتفاقية أوتاوا وهي قد قامت بتقنين هذا الحظر في تشريعاتها الوطنية. ولا تزال أستراليا تعمل مع غيرها من الدول لتعزيز عالمـــية الاتفاقية، ولإحراز تقدم في النظر في الألغام المضادة للمركبات، في إطار اتفاقية حظر تقييد أو استعمال أســـلحة تقلـــيدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر. وسيتعين علينا أن نأخذ هذه الجهود في الحسبان بشكل دقيق، عند النظر في مقترح الولايات المتحدة، ولا سيما عند معالجة مجالات الازدواجية الممكنة .

الرئـــيس: أشكر الصديق العزيز سفير أستراليا السيد مايك سميث على تدخله كما أشكره على الكـــلمة الطيبة التي وجهها إلى الرئاسة وتشجيعه لما قامت به إبان ولايتها. هذه الكلمات بالعربية تحية للصديق سفير أستراليا لتشبثه باللغة العربية وكلامنا، كل مرة نلتقي فيها ،بلغة الضاد.

(وواصل كلمته بالفرنسية)

وقد وصلنا إلى نهاية قائمة المتكلمين. هل هناك أي وفد يود أخذ الكلمة في هذه المرحلة؟ يبدو ألا أحد يرغب في ذلك. سأعلق الجلسة العامة ٩٦٤ وسأعقد ،بعد خمس دقائق، الجلسة العامة غير الرسمية المتعلقة بمنهجية برنامج العمل. وسيقتصر حضور هذه الجلسة على الدول الأعضاء في المؤتمر والدول التي لديها مركز المراقب .

عُلقت الجلسة الساعة ١٠/٢٥ واستؤنفت الساعة ١٢/٤٠

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): تُستأنف الجلسة الرسمية ٩٦٤.

اسمحوا لي أن أبدي بضعة تعليقات في نهاية مدة رئاستي قبل أن أنتقل إلى بعض الأمور التنظيمية المتعلقة بالأسابيع المقبلة.

في نهاية فترة ترأس المغرب لمؤتمر نزع السلاح، يسرني أن أشرككم معي في بعض الأفكار بشأن الأحداث البارزة التي وقعت خلال تلك الفترة.

أولاً وقبل كل شي، أدى الاجتماع غير الرسمي المتعلق بالشفافية في مجال الأسلحة، الذي كان خاتمة لسلسلة من الاجتماعات غير الرسمية التي خُصصت للبنود السبعة المدرجة في جدول أعمالنا، إلى إجراء تبادل مثمر في الآراء أكد المواقف الوطنية المعروفة جيداً. وبشكل موازٍ، أدى هذا الاجتماع إلى فهم أفضل لشتى مواقف وأولويات الوفود المختلفة.

ثانياً، فإنني عرضتُ عليكم، في ملاحظاتي الافتتاحية، بعض المقترحات الرامية إلى الاستفادة من الاجتماعات غير الرسمية من أجل إحراز تقدم على مستويين – مستوى المضمون ومستوى المنهجية – يكون هدفه النهائي هو التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج العمل الذي ظل مفتقداً، على نحو مؤلم، في عمل مؤتمرنا، خلال السنوات الثماني الماضية. وقد نوقشت مقترحات الرئيس في مشاورات ثنائية طويلة ومكثفة وشاقة، بحضور نصف الوفود تقريباً، واستغرقت أربعين ساعة تقريباً. وتُوجت هذه الجهود بالنجاح، وهو أمر أشكركم عليه، لأن مبادراتي مهما كانت طموحة أو خيالية، لم تكن لتنتج أبداً دون دعمكم وثقتكم المستمرين وقبل كل ذلك مرونتكم وشعوركم القوي بالمسؤولية.

وقد مكن المقترح الأول للرئيس من تنظيم اجتماع غير رسمي بشأن قضايا جديدة وإضافية مرتبطة بجدول أعمال المؤتمر. وهذا الاجتماع لم يكن فقط حدثاً أولاً من نوعه في تاريخ المؤتمر بل كان أيضاً اختباراً ناجحاً لمؤتمر نزع السلاح. وكان هذا الاجتماع لحظة رائعة في تاريخ المؤتمر وذلك بسبب عدد المتكلمين فيه البالغ ١٩ متكلماً وبسبب الطبيعة الموضوعية لإسهاماتهم وما اتسمت به المناقشات من لهجة هادئة. ومن هنا تظهر الحاجة إلى مواصلة هذا التفكير الجماعي في قضايا جديدة بغية تمكين مؤتمر نزع السلاح من تقديم استجابات مناسبة لأوجه قلق بلداننا فيما يتعلق بزيادة هشاشة الأمن الدولي والطبيعة العالية على نحو متزايد للتهديدات والتحديات التي يواجهها السلم في العالم.

وكان المقترح الثاني المقدم أثناء فترة ترأس المغرب للمؤتمر والذي حظي بتوافق آرائكم يتعلق بالمنهجية الواجب اتباعها لإقرار برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح. وينبغي التنويه والترحيب بالقيمة الحقيقية لردودكم الواضحة والصريحة على الاستبيان الذي عَمَّمتُه عليكم، وكذلك النهج التفاعلي فيما بين ٣٨ مشاركاً أثناء الجلسة

الأخيرة التي عُقدت يوم الثلاثاء الماضي وكذلك أثناء الجلسة الثانية المعقودة هذا الصباح. وبما أن هذه المناقشات قد اختُتمت للتو، فمن السابق لأوانه إبداء أي تعليقات عليها. ومع ذلك، أود أن أعرب عن الرغبة في الاستفادة بالكـــامل من الإمكانيات التي تفتحت أمامنا تبادل الآراء هذا عن طريق زيادة التركيز على القواسم المشتركة لا على عناصر الخلاف.

وإنني مقتنع الآن اقتناعاً عميقاً من أي وقت مضى بأن أعضاء مؤتمر نزع السلاح ملتزمون بحزم بالمطلب الأولي لهـــذه المؤسســـة بوصفها الهيئة الوحيدة للمفاوضات المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح. فبارامترات الأولويات ودرجة نضج القضايا لكي تصبح صالحة للمفاوضات، وحدها، هما اللتان تختلفان .ولكنني أرى أن هذه ليست عقبة لا يمكن التغلب عليها شريطة أن نتخلى عن القراءة المتزمتة للوصايا العشر التي ظلت تشكل القاعدة المتبعة خلال السنوات القليلة الماضية.

ثالثاً، تزامنت فترة رئاسة المغرب للمؤتمر مع تقديم الولايات المتحدة إلى مؤتمرنا مقترحات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية وبيع وتصدير الألغام الدائمة. وفي هذه المناسبة، أود أن أهنئ وفد الولايات المتحدة وأن أُرحـــب بمـــبادرته بشـــأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، التي تتيح لمؤتمرنا فرصة للتفكير في قضية موضوعية لها أهمية كبيرة لأعضاء مؤتمرنا وتستجيب لمطلب لنزع السلاح أُعيد تأكيده على المستوى الدولي. وفي هذا الصدد، فإن المؤتمر ينتظر باهتمام وتفاؤل بالغين الوصول الموعود لفريق الخبراء لكي يعرض العناصر المختلفة لاتفاقية لحظر إنتاج المواد الانشطارية.

وينـــبغي الترحيب من نواح عديدة بمبادرة الولايات المتحدة المتعلقة ببيع وتصدير الألغام الدائمة. فينبغي النظر إليها من منظور العشرات من الأرواح البشرية التي سيجري إنقاذها كل سنة ومن حيث مساهمتها في تعزيز الأمن الدولي وعملية نزع السلاح في العالم. وأنني أرى أن هذه المبادرة تتمشى مباشرةً مع روح ومضمون الفقرة ٤٥ وبوجـــه خاص الفقرة ٤٦ من خطة العمل الواردة في الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح، التي تؤكد على "أنه لا ينبغي أن يحول شيء دون قيام الدول بإجراء مفاوضات بشأن جميع البنود ذات الأولوية في آن واحد". وهكذا فإن مؤتمر نزع السلاح يتيح الإطار المناسب لمناقشة هذه المسألة، ولا سيما لأن محفلنا لـــه ميزة عظيمة تتمثل في أنه يجمع معاً الدول الأطراف في اتفاقية أوتاوا والدول غير الأطراف فيها – ومن هنا تظهر إمكانية إجراء مناقشة مفتوحة وعادلة فيما بين الجميع الوفود المهتمة يؤمل أن تكون مثمرة ومنتجة في تعزيز هذه الأداة الدولية والنهوض بعالميتها. وأياً كان الحال، فإن من شأن المؤتمر أن يحدد مصير هذه المبادرة. وأملي ألا تؤدي قضايا الإجراءات أو الصلاحيات، مهما كانت أهميتها، إلى عرقلة اتباع نهج تهيمن عليه تعددية الأطراف ويكون إنسانياً إلى درجة كبيرة وينبع مباشرة من ولاية المؤتمر.

رابعاً، ولضمان أن يكون هذا التقرير واقعياً وكاملاً في آن، تجدر ملاحظة أن مشاوراتي الأولى كرئيس ركزت على طرق ووسائل ضمان أن يدعم جميع الأعضاء في المؤتمر مبادرة السفراء الخمسة. وفي هذا الصدد، يجب ملاحظة أن هذه المبادرة تتمتع بدعم واسع النطاق، وأن عدداً كبيراً من الأعضاء يرونها أساساً ممتازاً لعملنا ويقدرونها بدرجة عالية لقيمتها الجوهرية. بيد أن عدداً من الوفود لا يرى أن المشكلة تكمن في مقترح السفراء الخمس ولكن في الطريقة المتحيزة التي ستتبع في العمل المخطط له. وفضلاً عن ذلك، فقد اكتشفتُ وجود شعور متزايد بالأسف لأن الزخم الذي ولّدته عناصر مقترح السفراء الخمس عند تقديمه منذ سنتين يتقوض حالياً بفعل هذا الربط الذي هو بمثابة عرقلة ذاتية، وفضلاً عن ذلك فهو غريب عن الوثيقة التأسيسية لمؤتمر نزع السلاح. وفي هذا الصدد، فإن مؤتمرنا سيستفيد من الاستعداد السياسي المحتمل لدى الوفود لمناقشة البنود المختلفة لجدول الأعمال وفقاً لموضوع كل منها ودرجة إلحاحه من حيث الأمن الدولي والهدف الأساسي المتمثل في قلب مسار سباق التسلح.

وتعليقي الأخير هو نداء أوجهه لاتباع البراغماتية والسياسية الواقعية، من أجل الخروج بالمؤتمر من المأزق الذي طال أمده. ففي وقت تتنامى فيه مخزونات الأسلحة النووية ويجري فيه تحديثها باستمرار، وتستمر فيه عسكرة الفضاء الخارجي دون إقلاق، وتُستحدث فيه أسلحة جديدة بل وأشد فتكاً، وتنتشر فيه أسلحة الدمار الشامل على نطاق واسع وبشكل يثير القلق في العالم أجمع، وتنتهك أو ترفض فيه الصكوك الدولية لنزع السلاح، ويطرح فيه الإرهاب النووي أو الكيميائي أو البيولوجي تحدياً أمام العالم، وتغدو فيه توقعات المجتمع الدولي في مجال نزع السلاح أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى، يجد مؤتمرنا نفسه في حالة عجز يائس عن التغلب على الخلافات فيما بين أعضائه. ولهذا السبب فإنني أدعو المؤتمر إلى الإفادة من الدروس المستخلصة من حالات نجاحه وأن يتعلم أيضاً من حالات فشله. ويجب ملاحظة أن حالات النجاح في الماضي قد تحققت بفضل الاحترام الذي أبداه الأعضاء للمكانة البارزة للوصايا العشر والهدف الرئيسي المتمثل في تنفيذها دون أي شروط، في حين أن حالة السبات التي يعيشها المؤتمر منذ ثماني سنوات هي النتيجة الحتمية للنهج العقيم المتمثل في فعل كل شيء أو عدم فعل أي شيء. هذه هي معضلة وجودية حقيقية. ويعتمد مستقبل مؤتمرنا على الاختيار الذي نأخذ به. والاختيار هو بين الأثر المعطِّل المترتب على الوضع الراهن وديناميات الحل الوسط؛ بين رؤية مثالية للوصايا العشر ونهج واقعي وبراغماتي بخصوص تنفيذها. ويكمن الخلاص في تقرير أسبقية الحاجة الملحة إلى نزع السلاح والتخلي، حيثما أمكن، عن المفاهيم المنهجية التي أبقت على ولاية هذا المؤتمر رهينة طوال الثماني سنوات الماضية.

لقد قال الفيلسوف والمؤرخ العربي ابن خلدون في القرن الثالث عشر: كثيراً ما يتجاهل المرء ماضيه. فليته يعرف أن ماضيه هو النبراس الذي يضيء حاضره وينور بحكمة مستقبله. فلندع مؤتمر نزع السلاح يسترشد بتفكير ابن خلدون هذا بأن يتعلم من الماضي لكي يعزز الحاضر وذلك بالاستفادة بالكامل من الزخم الوئيد لاجتماعاتنا غير الرسمية ولكي يستجيب على نحو أفضل في المستقبل لتوقعات المجتمع الدولي. إن التطورات الإيجابية ذات

الدلالـــة التي حدثت في الأسابيع القليلة الماضية تبعث على الأمل – فيما نواجهه من تحد فردي وجماعي – لكي نجعل هذه التطورات أكثر تحديداً بغية إعادة مؤتمر نزع السلاح إلى مسار المفاوضات التي نرجوها كثيراً.

وأخـــيراً، فإنني لا أستطيع أن أختتم كلمتي دون الإعراب عن امتناني العميق لجميع أولئك الذين قدموا دعمهم إلي، مع إشارة خاصة إلى أميننا العام السيد سيرجي أوردزونيكيدز، الذي ساعدني مساعدة قيّمة عن طريق دعمه وتشجيعه. كما أود أن أشكر نائب أميننا العام، السيد إنريكي رومان – موري، وموظفيه على مساعدتهم. وأتوجـــه بالشكر الجزيل إلى أولئك الذين يعملون خلف الكواليس - المترجمين الفوريين، والمترجمين التحريريين وموظفي الأمانة – على مساهمتهم في سير أعمال مؤتمرنا بصورة ممتازة. وأخيراً أود أن أعرب عن خالص تمنياتي بالـــنجاح لخلفي السفير مايا تان من ميانمار، وبما أننا نجتمع عشية افتتاح دورة الألعاب الأولمبية، دعوني أقل إن خلفي سيكون قادراً على أن يُبقي، بقدر من التخيل والمثابرة والاقتناع، على اتقاد شعلة المؤتمر المتقطعة التي نقلها أسلافي السفراء السيدة أمينة محمد من كينيا والسيدة رحمة حسين من ماليزيا والسيد بابلو ماسيدو من المكسيك والسيد خاسبازارين بيخبات من منغوليا.

وقـــبل اختتام هذه الجلسة، أود أن أُثير مسألة الجدول الزمني لجلسات الأسبوع المقبل. وفي هذا الصدد، أود أن أُلفت انتباهكم إلى القرار المتعلق بأداء مؤتمر نزع السلاح لمهامه بصورة محسنة وفعالة، الذي اعتُمد في ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٠ (الوثيقة CD/1036)، ولا سيما الفقرة ٤ منه، التي يعقد المؤتمر بموجبها جلستين عامتين في الأسبوع، في الأوقات المختلفة أثناء دورته السنوية، وخاصة خلال الأسبوعين الأوسطين، أي الأسبوعين ٢١ و٢٢، من الجزء الثالث من الدورة. وفي هذا العام، يبدأ الأسبوع الحادي والعشرون يوم الاثنين القادم، ١٦ آب/أغسطس، ويبدأ الأسبوع الثاني والعشرون يوم الاثنين ٢٣ آب/أغسطس. وفي هذه المرحلة، لا يوجد متكلمون على القائمة الخاصة بالأسبوع القادم. ولذلك، فإنني اقترح، ما لم أسمع خلاف ذلك، أن يعقد المؤتمر جلسة عامة واحدة فقط في الأسبوع القادم، يوم الخميس ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٤، في الساعة العاشرة صباحاً.

وقد تقرر ذلك.

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أود أيضاً أن أعلمكم بأن سفير هولندا السيد ساندرز قد طلب عقد اجتماع غير رسمي يوم الخميس ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٤، عقب اختتام الجلسة العامة، سيقدم أثناءَه إلى الأعضاء كتاباً بعنوان The Final Test - A History of the Comprehensive Nuclear-Test-Ban Treaty Negotiations، من تألـــيف السفير جاب راماكر (Jaap Ramaker)، آخر رئيس للجنة المخصصة لحظر التجارب النووية. وستتاح للوفود نسخ مجانية من هذا الكتاب. وسيعلن الرئيس المقبل، السفير مايا ثان من ميانمار، في الأسبوع القادم، عن الجـــدول الزمني للجلسات العامة للأسبوع الثاني والعشرين للدورة. هل هناك أي وفد يرغب في أخذ الكلمة في هذه المرحلة؟ سوريا.

السـيد علي (الجمهورية العربية السورية): شكراً سيدي الرئيس. وأعتذر عن أخذ الكلمة كما أعتذر إن كنت سوف أتجاوز الأعراف فأعلق على كلمة وردت في بيانك الختامي. الكلمة هي دعوتك إلى الريال بوليتيك (realpolitik)*.

سـيدي الرئيس، أعتقد أن التنظيم الدولي برمته وبشكل خاص منظمة الأمم المتحدة أسست لوضع حد للممارسـات القائمة على الريال بوليتيك وأن دعوتك اليوم إلى الريال بوليتيك كأنها دعوة لنفس التنظيم الدولي لحل مؤتمر نزع السلاح ولحل منظمة الأمم المتحدة، أرجو أن يعاد النظر في صياغة هذه الكلمة في النص وشكراً.

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أشكر مندوب سوريا الموقر. أتفق معه على أن من غير المعتاد قيام الوفـود بإبداء تعليقات على بيان الرئيس. ويجب عليّ أن أُذكِّره بأن الكلمة التي يدلي بها الرئيس هي مسؤوليته شخصياً تماماً كما أن البيانات التي تدلي بها الوفود المعنية هي مسؤوليتها شخصياً. والرئيس لا يتدخل مطلقاً في البيانات التي تدلي بها الوفود وفي المقابل، فمن باب المجاملة، ومن باب احترام سلطة الرئيس، ومجال اختصاصه، فإن الوفود لا تتدخل مطلقاً فيما يقوله الرئيس، ولا سيما لأن كلمتي هي كلمة عامة ولا صلة لها مطلقاً بالمضمون. وإنني لن أسحب ندائي إلى اتباع البراغماتية والواقعية؛ إنني أُعيد تأكيدها وسأواصل إعادة تأكيدها. ومؤتمرنا لنزع السلاح لن يستعيد ولايته الحقيقية كهيئة وحيدة للمناقشات المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح إلا بقدر ما ينتهج نهجاً واقعياً. وهذا ما يؤمن به المغرب، وهذا ما يؤمن به الرئيس في هذه المرحلة. وأملي أن يُحترم الرئيس كما ينبغي، وألا يحدث أي تدخل في بياناته.

أشكركم على حسن تفهمكم. هل هناك وفود أخرى ترغب في أخذ الكلمة؟ لا أرى أحد. وبهذا نختتم عملـنا لهذا اليوم. وستعقد الجلسة العامة المقبلة يوم الخميس، ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٤ في هذه القاعة وسيليها، كما أعلنت سابقاً، اجتماع غير رسمي.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠

- - - - -

* ملاحظـة من الترجمة العربية: هذه العبارة تعني اتباع سياسة الواقعية وتغليب المصالح الشخصية للدول.